مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد 09 / العـــدد: 01(2025)، ص ص 220-235

الكفاح المسلح والسياسي للحزب الدستوري التونسي الجديد

في ظل حكومة فيشي الموالية للألمان (1940-1943)

The armed and political struggle of the new Tunisian Constitutional Party under the pro-German government (1940-1943)

د. زروقي محمد*
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)
Zerrouki1983m@gmail.com

تاريخ الاستلام: .2024/02/11 تاريخ القبول: .2025/02/18

• الملخص:

شكلت أحداث 8 افريل 1938 نقطة تحول كان لها تأثير على نشاط الأحزاب السياسية التونسية بما فيها الحزب الدستوري التونسي الجديد، باللجوء إلى العمل النضالي السري و تأسيس كل من الديوان السياسي الخامس و السادس والسابع التي عملت على الترويج لأفكاره من خلال توزيع المناشير السرية و الدعائية لتحفيز الشعب التونسي على الخروج في مظاهرات مطالبة بالحرية السياسية و اطلاق المعتقلين ،كما دعم المناضلون بلجان للمقاومة قامت بعدة عمليات ضد المصالح المرتبطة بسلطات الحماية المتعاقبة خاصة حكومة فيشي التي ضيقت على قادة الدستوري الجديد و مناضليه . لكن بعد تولي المنصف باي العرش في تونس فتح مجال العمل السياسي و قام بعدة إصلاحات سياسية عجلت بالإفراج على المعتقلين السياسية أمثال الحبيب بورقيبة و ظهور علني للعمل السياسي.

كلمات مفتاحية: الحزب الدستوري التونسي الجديد.، لجان المقاومة.، حكومة فيشي.، الحبيب بورقيبة.، المنصف باي.

Abstract:

The events of 8 April 1938, a turning point that had an impact on the activity of Tunisian political parties, including the new Tunisian Constitutional Party, by resorting to the secret militant work and the establishment of both the fifth, sixth and seventh political bureau that worked to promote its ideas through the distribution of secret and propaganda leaflets to motivate the Tunisian people To go out in the demonstrations demanding political freedom and the release of the detainees, and the militants supported the resistance committees that carried out several operations against the interests associated with successive protection authorities, especially the Vichy government, which tightened the leaders .

However, after the fairness of the throne in Tunisia, he opened the field of political action and carried out several political reforms that accelerated the release of political detainees, headed by Habib Bourguiba and the public appearance of political action.

Keywords:
The new Tunisian Constitutional Party, resistance committees, Vichy government, Habib Bourguiba , Al -Munsif Bay .

* **د. زروقي محمد**

- **مقدمة:**

مثلت الحرب العالمية الثانية للحركة الوطنية التونسية دافعا لبروز نشاطها، رغم ما تعرضت له من مضايقات بعد أحداث 8 أفريل 1938 فاعتقل زعمائها وتم التضييق على نشاطها ،كما أظهر انهزام فرنسا مع بداية الحرب وعقد اتفاقية الهدنة مع الألمان ضعف فرنسا الاستعمارية من جهة و تصدع داخل المجتمع الفرنسي بين الموالين لسياسة التعاون مع الألمان التي أقرها المارشال بيتان (Pétain) و دعاة المقاومة الموالين للجنرال ديغول (De Gaulle) ، والمؤكد أن حالة الاضطهاد التي سارت عليها السلطات المتعاقبة لم تثني قادة الحركة الوطنية التونسية خاصة الحركة الدستورية التونسية الجديد عن العمل الوطني فتوخى السرية تجنبا للملاحقة و المتابعة الفرنسية وشرع في تكوين منذ 1938 خلايا مهمتها القيام بأعمال تخريبية للضغط على سلطات الحماية الفرنسية .

عموما سنحاول من خلال بحثنا التعرف على أهم الأساليب التي انتهجها الحزب الدستوري الحر التونسي الجديد في نضاله خلال مرحلة بسط حكومة فيشي سيطرتها على تونس، محاولا تبيين تنوع أسلوبه النضال الذي تباين بين العمل السري المسلح حاول من خلال مناضلو الحزب مقاومة سياسة سلطات الحماية الفرنسية القمعية منذ أفريل 1938، والنضال السياسي الذي جاء بعد بسط السيطرة الالمان الكاملة على تونس واطلاقهم جميع المعتقلين السياسيين، معتمدين في ذلك على مصادر ودراسات مهمة مختصة في تاريخ تونس المعاصر تنوعت بين الوثائق الأرشيفية التي تحصلت عليها من الأرشيف التونسي و مركز البحث في الحركة الوطنية التونسية و مصادر مهمة من المكتبة الوطنية التونسية و دراسات مهمة متخصصة في الموضوع أهمها ليلى موسي (عمل الحزب الحر الدستوري الجديد في خضم الدعاية الألمانية إفريقيا الفتاة) ، وقد صادفتنا صعوبات عديدة أهمها صعوبة الحصول على الدراسات السابقة المتخصصة في الموضوع حيث يجب الاطلاع عليها في عين المكان ، يضاف لها بعض المعيقات و التي هي ضمن صعوبات البحث كإعادة تركيب و تحليل الوثائق الأرشيفية . سنحاول التركيز في بحثنا على سرد الحقائق التاريخية وتحليلها حتى يتبين للقارئ الهدف المراد الوصول له على هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

- ما طبيعة النضال الوطني الذي خاضه الحزب الدستوري الحر التونسي الجديد ضد سلطات الحماية الفرنسي المتعاقبة؟
- هل شكل تولي حكومة فيشي الموالية للألمان الحكم في فرنسا انفراج بالنسبة للحزب الدستوري الجديد؟ أم العكس؟

1. الكفاح السري (الفدائي–المسلحة) للحزب الدستوري الجديد وسياسة القمع الفرنسي(1938–1941):

مرت حركة المقاومة السرية للحزب الدستوري التونسي الجديد بعدة مراحل اختلفت فيها طرق النضال متأثرة بالظروف المحيطة بالبلاد التونسية المحلية والدولية، استغل خلالها المناضلون جميع الوسائل المتاحة للرد على إدارة الحماية وسياستها القمعية، لذلك قسمت النضال السري للحزب الدستوري إلى مرحلتين هما:

1.1. مرحلة العمليات الفدائية التخريبية (9أفريل 1938–سبتمبر 1939):

ترجع بداية المقاومة التونسية إلى أحداث 9 أفريل 1938 بسبب فشل المفاوضات بين بورقيبة وحكومة الجبهة الشعبية، و قد توضح ذلك في تصريح للحبيب بورقيبة بتاريخ 01نوفمبر 1937 بما يلي:" إن حزبنا يسعى لتحرير التونسيين بمساعدة فرنسا ضد الأقلية من الإقطاعيين الفرنسيين

والرجعيين التونسيين المتمسكين بالخرافات القديمة، فكلاهما متعصب مثل الأخر، ولكي نحقق هذا يجب أن نوحي بالثقة لفرنسا ولأكبر عدد ممكن من الفرنسيين، ومن جهة آخرى يمكن بفضل المقاومة عرقلة كل سياسة تهدف إلى الظلم والاستغلال والدكتاتورية ".[1]

بدأت اضطرابات 1938 بتجمهر الطلبة حول دار المحافظة بتونس للمطالبة بالحرية للسياسيين المعتقلين من سلطات الحماية الفرنسية، هاتفين بحياة الزعماء الدستوريين رافعين شعارات مطالبة ببرلمان تونسي و حكومة وطنية قوبلت بقمع من السلطات الفرنسية سقط فيها (22 شهيدا و 150 جريحا) ،[2] كما فرضت حالة الطوارئ و اعتقال لزعماء الحزب الدستوري الجديد على رأسهم الحبيب بورقيبة و المنجى سليم و أحيل زعماء الحزب على المحكمة العسكرية و وجهت لهم عدة تهم [3].و أصدرت في 1 أفريل 1938 مرسوم حل الحزب الدستوري الجديد و أغلقت نواديه و حجزت وثائقه ، ولم يتم محاكمة الحبيب بورقيبة و زملائه في تونس بل نقلوا لسجن قرب مرسيليا.[4]

جعلت سلطات الحماية الفرنسية من الظروف الدولية ذريعة للتضييق على الحزب الدستوري الجديد، إذ بلغ عدد شباب الحزب المعتقلين ثلاثة آلاف، حسب ما ورد في إحدى الأحكام القضائية العسكرية الصادرة بتاريخ 24 أوت 1938، [5]

في ظل الأوضاع الراهنة بادر مناضلو الحزب بالرغم من الإجراءات التعسفية نضالهم عن طريق الأساليب السرية.[6] من خلال تشكيل الديوان السياسي السري (الخامس) في منتصف 1939 برئاسة الباهي الأدغم من أهم أعضائه الهادي خفشه و الهادي سعيدي[7]. و قد ساهم هذا الأخير في تكوين لجنة سرية تولى الإشراف عليها لتنشيط الدعاية الوطنية (تحرير المناشير لتحريض الشعب على القيام بأعمال تخريبية و المطالبة بالإفراج عن المساجين السياسيين). و تجسيدا لطروحات الديوان السياسي الخامس كون أعضائه لجنة المقاومة[8] بمبادرة عدد من مناضلي الحزب الطلبة في جامعة الزيتونة على رأسهم البشير زرق العيون، الهادي سعيد ، و عمر حميدة و محمد عمارة . فأصبح لها فروع في عدد من الجهات ، ما يؤكد ذلك ما ورد في تقرير سري صادر عن لونقو باردي (Longo Bardi) المكلف بالشؤون الإسلامية بتونس بتاريخ 31 جانفي 1940: " أن الحزب الدستوري

---

[1] Bourguiba Habib ,La Tunisie et la France 25 ans du lutte pour une coopération libre , Editions Julliard , paris , 1954 , p251.

[2] خليفة الشاطر و آخرون ، تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية و دولة الاستقلال) ، ج3 ، مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية ، تونس ،(د.ط) ، 2005 ، ص ص 112-113.

[3] A.N.T, M.N, C65,D1 ,Note Récapitulative sur le procès des du NEO-DESTUR , Document non daté

[4] IBID.

[5] A.N.T, M.N, C65,D1, Acte d'accusation art N 69 du code de justice Militaire , le 24/08/1938.

[6] خليفة الشاطر وآخرون ، المرجع السابق، ص ص 112-113.

[7] ولد الهادي الأسعد سنة 1903 بتونس ، تميز بنضاله في الحزب الدستوري الجديد الحر ، و كان من مؤسسي الديوان السياسي الخامس ، تراس تحرير جريدة (كل شيء بالمكشوف) و هو صاحب مطبعة الإتحاد ، هاجر لمصر هروبا من الإعدام و توفي هناك في ديسمبر 1947 . ينظر : محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس ، مركز التوثيق التونسي ، تونس ،ط1 ، 1989 ، ص 199.

[8] في منتصف سنة 1939 تشكلت لجنة المقاومة التابعة للحزب ، أسسها مناضل تونسي خرج من السجن و هو البشير زرق العيون ، بعد أن قضى سنة في السجن بسبب تنظيم مظاهرات يوم 10 أفريل 1938 أمام مركز المراقبة المدنية بحومة السوق ، وتمكن قبل الخروج من السجن منم الاتصال بالزعيم الحبيب بورقيبة الذي أعطاه التعليمات لتنظيم المقاومة و طلب منه الاتصال بالهادي السعيدي ، و عند خروجه من السجن تعاون مع أعضاء الديوان السياسي الخامس خاصة السعيدي ، الأدغم ، و الهادي زيد ، و بمساعدة المناضلين عمر بن حميدة ، محمد بن عمارة ، و أسسوا اللجنة التي بدأت أعمال المقاومة . ينظر :

- Kraiem Mustapha , La classe ouvrière tunisienne et la lutte de la libération nationale (1939-1952) , imp. U.G.T.T , Tunis , 1980, pp 36-64.

الجديد كان يقوم منذ أشهر بعمليات مقاومة تمثلت في قطع خطوط الاتصالات البرقية والهاتفية و الأعمدة الكهربائية و تكسير الأعمدة العازلة...".[1]

في نطاق ذلك صنف تقرير أمني صادر بتاريخ 5 نوفمبر 1939 مناضلي الحزب الدستوري الجديد في تونس الى ثلاث فرق أساسية :

1- فرق اول يديره الهادي السعيدي ، يضم قدماء المكلفين بالدعاية في الحزب و اكثرهم نشاطا الزيتوني مبروك عبد الصمد ، حسونة القروي ، علال الصحلبجي.

2- فرق ثاني يمثله أفرد جمعية الشباب المسلمين التي تضم عددا مهما من طلبة جامعة الزيتونة و بعض من تلاميذ المعاهد الثانوية أمثال الزيتونيان محمد الصادق بسيس، و يوسف بن عاشور و الرشيد ادريس.

3- فريق ثالث مؤلف من جمع من الطلبة الزيتونيين يطلق على نفسه فريق الجهاد يقودهم مصطفى الخبثاني واخوه احمد، محمد المرزوقي والتابعي الأخنش، عزوز الرباعي.

الملاحظ أن التقرير أشار الى كون الفرق الثلاثة على اتصال مع بعضها البعض و تسعى كلها الى نفس الغاية مهم اختلفت طرق عملها تحت قيادة من اسماهم بالمثقفين التونسيين محمد نعمان ، الهادي خفشة ، الحبيب ثامر و زين العابدين السنوسي ، و نيه التقرير أن الفريقين الأول و الثالث هما الأكثر خطورة لانهما يضمان الخلايا الداخلية المتمرسة على أساليب الكفاح التي استعملت في فلسطين و سوريا .[2]

فعملت خلايا المقاومة على استهدف جيهات مختلفة من البلاد التونسية بعمليات إشعال الحرائق في محافظة الشرطة بشارع باريس، و مدرسة حكومية لأبناء المستوطنين، و مستودعات قضبان الهاتف التابعة لإدارة البريد، ومستودع أقمشة يمتلكها أحد التجار اليهود، وقطع المواصلات بين تونس وحلق الوادي والمرسى، ومركز الطيران العسكري بالعوينات وزغوان، و في جهة بنزرت قامت المقاومة بحرق مزرعتين لمستوطنين أوروبيين، وقطع مستمر و يومي للمواصلات على الطرق المادية للمدينة. [3]

الملاحظ أن سياسة الإقامة العامة في تونس المنتهجة بعد أحدث سنة 1938 ضد الوطنيين التونسيين من حل للحزب الدستوري الجديد و اعتقال زعمائه ، فرض على باقي المناضلين التوجه نحو العمل السري تخوفا من المتابعة القانونية و سعيا منهم لمواصلة النضال الوطني ، و محاولة للضغط على سلطات الحماية تطور الكفاح نحو القيام بعمليات تخريبية و فدائية أربكت أجهزت الشرطة ، ما يعتبر قفزة نوعية في أسلوب النضال التونسي .

2.1 المقاومة المسلحة أثناء الحرب العالمية الثانية (سبتمبر 1939 –1941):

مع اندلا ع الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939 مر نشاط المقاومة بهدوء نسبي، في ظل إعلان حالة الحصار لتونس وفرض حالة الطوارئ، وعثور مصلحة البريد على رسالة للجنة المقاومة في ماي 1939 تحمل تأشيرة الإدارة المركزية للحزب الدستوري الجديد، مما أوجد دليل على تورط الحزب في الأعمال التخريبية، كل هذه الأسباب جعلت عمليات المقاومة تتراجع حدتها.[4]

---

[1] على الزايدي ، الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنية التونسية (1904-1945)، دار نهى، صفاقس، ط1، 2007، ص 486.

[2] نفسه ، ص ص 488-489.

[3] نفسه، ص 487.

[5] محمد الصياح ، سلسلة تاريخ الحركة الوطنية التونسية، الحزب الدستوري الجديد في مواجهة المحنة الثانية (1938-1943) خمس سنوات من المقاومة، وثائق 9،نشر وزارة الإعلام ، تونس ،(د.ط) ، 1983 ، ص ص 227-228.

مع بداية شهر أكتوبر 1939 عاد نشاط المقاومة للبروز مجددا ، ففي تقرير للونقو باردي (Longo Bardi) أكد قطع ما يقارب من 200 سلك من خطوط الهاتف والبرقية، كما قطعت الأسلاك على مسافة قدرت بمئات الأمتار وكسرت الرؤوس العازلة و الأعمدة. و علقت المنشورات التي تحوي شتائم لفرنسا و دعوة للتونسيين لمواصلة الكفاح من أجل تحرير بلادهم.[1]

فحسب ما ورد في تقرير للشرطة الفرنسية الصادر بتاريخ : 05 نوفمبر 1939 قسمت مناضلي الحزب الدستوري الجديد لثلاثة فرق:

1- الفرقة الأولى: يديرها الهادي سعيدي، تتكون من قدماء الحزب المكلفين بالدعاية، وهم لا يرتزقون إلا من نشاطهم في الحزب.

2- الفرقة الثانية: تتكون من أفراد (جمعية الشبان المسلمين) والتي ضمت عددا كبيرا من طلبة الزيتونة أمثال محمد الصادق بسيس، يوسف بن عاشور الرشيد إدريس. وبعضا من طلبة المعاهد الثانوية.

3- الفرقة الثالثة: مكون من مجموعة من الطلبة أطلق عليهم (فرقة الجهاد)، و يقود الفرقة الأخوان مصطفى و أحمد الخبثاني، محمد المرزوقي، التابعي الأخنش، عزوز الرباعي، وجميعهم من الزيتونيين.

من خلال التقرير نجد أن شرطة الحماية الفرنسية كانت على إطلاع بما يحدث على الساحة التونسية ، فجندت عملاء من التونسيين للتخابر و اختراق الديوان السياسي الخامس وجناحها المسلح ، و دليل ذلك تصنيف مناضلي الحزب الدستوري الجديد إلى فرق و معرفتها للحيثيات الصغيرة داخل الديوان.

فقد شكلت الشرطة الفرنسية فرقا خاصة لمراقبة تحركات قادة الحزب الدستوري الجديد، ففي تقرير أمني عن الحبيب ثامر صدر بتاريخ: 10 نوفمبر 1939 أكد وجود اتصالات يومية بينه وبين القيادات الدستورية، و أضاف التقرير أن ثامر كان يسهر كل يوم لساعات متأخرة في مقهى (باب البحر) مع الطلبة الطيب سليم ، المحامي الهادي خفشه و محمد الباهي الأدغم.[2]

شكلت عمليات الرقابة و الملاحقة التي قامت بها مصالح الشرطة الفرنسية و الدرك دورا في اكتشاف أعضاء الديوان السياسي الخامس و مراسليه داخل تونس في نوفمبر 1939. كما ألقت القبض على المسؤولين عن (لجنة المقاومة) خلال شهر جانفي من سنة 1940، وجهت لهم تهمة الاعتداء على أمن الدولة و النشاط السياسي في وسط منظمة منحلة، [3]بينهم كل من الهادي السعيدي، احمد الخبثاني، حسونة القروي، مبروك عبد الصمد ، محمد بن عثمان بن ناصر الورتاني. وحوكموا بتونس يوم: 14 فيفري1940 صدرت ضدهم أحكام بين (10-20) سنة سجنا مع الأعمال الشاقة.[4]

أما بالنسبة لمعتقلي لجنة المقاومة، فقد بلغ عددهم (11) عضوا وجهت لهم تهم تتمثل في الخيانة، و المشاركة في أعمال تخريبية، أصدرت المحكمة العسكرية بتونس بتاريخ 24 جويلية 1940 أحكاما على كل من الهادي سعيدي، يوسف بن عاشور، محمد العيد الجباري بالإعدام وخفضت الحكم فيما بعد للإعمال الشاقة مدى الحياة بأمر من الجنرال بيتان (Pétain) ، و تم خلال شهر جانفي 1941 وضع 14 طالبا من

---

[1] نفسه، ص 230.

[2] علي الزايدي، المرجع السابق، ص ص 227-230.

[3] نفسه، ص ص 230-231.

[4] نفسه، ص 56 .

الجامع الأعظم تحت الإقامة الجبرية أغلب اصولهم من الجنوب التونسي ، بتهمة اثارة القلاقل و نشر الدعاية الوطنية ، مم جعل بقية الطلاب يدخلون في اضراب مفتوح احتجاجا لعدم تحقيق مطالبهم في الإصلاح و ردا على إجراءات القمع المطبقة من طرف حكومة فيشي .[1]

في ظل اكتشاف الديوان السياسي الخامس و بعض عناصر لجنة المقاومة، و المحاكمات العسكرية التي طالتهم، نجى الحبيب ثامر من الاعتقال بسبب موقف الهادي السعيدي ونكرانه المناضلين المعتقلين معه، فنجى ثامر من الاعتقال. هذا الأخير لم ينتظر طويلا حتى جمع عددا من المناضلين أمثال الطيب سليم، الرشيد إدريس، الفرجاني بن الحاج عمر وكون الديوان السياسي السادس يوم 29 ديسمبر 1939 الذي اتخذ من صيدلية محمد بن حمودة وعيادة ثامر مقرا للاجتماع.[2]

فعرفت الأشهر الأولى من سنة 1940 هدوءا نسبيا بسبب ظروف الحرب، و محاولة من أعضاء الديوان السياسي السادس و لجنة المقاومة تنظيم أنفسهم، فانخفضت وتيرة أعمال المقاومة، خاصة في ظروف ارتفاع وتيرة الاعتقالات، بسبب فرض حالة الطوارئ وإعطاء أوامر لكل ضباط الشرطة بمتابعة المتورطين في عمليات التخريب، و منعت الاستماع للراديو المشوش والمحرض على الاضطرابات. [3]

عموما بالرغم مما لحق بالحركة الوطنية التونسية خلال نشاطها السري من كشف للديوان السياسي الخامس وتفكيك لبعض خلايا لجنة المقاومة، لم تستطع سلطات الحماية الفرنسية القضاء على المقاومة نتيجة لقناعات راسخة عند الوطنيين التونسيين بضرورة مواصلة الكفاح و النضال من أجل الحرية و الاستقلال.

لكن ما حفز الوطنيين التونسيين على مواصلة النضال التطورات السريعة على الساحة الدولية من هزيمة للجيش الفرنسي ، و توقيعها على الهدنة مع ألمانيا وإيطاليا، ظهرت فرنسا كدولة ضعيفة مهزومة لا تستطيع حماية حتى نفسها. فمثلا شهدت منطقة دقاش في أول نوفمبر 1940إحتجاجات بسبب إلقاء القبض على كل من الدستوريين موسى الرويسي والحاج عبد الله ، البشير بن رابح القاطن بتوزر، بموجب قرار صادر عن الجنرال القائد الأعلى للجيش الفرنسي بتونس، بفرض الإقامة الجبرية عليهم بالكاف، رد عليه بعقد اجتماعات سرية وخروج مسيرات في القرية ضمت مئات التونسيين، و ألقيت الخطب المعادية لفرنسا.[4]

كما شهدت بداية سنة 1941 أرسل بورقيبة من السجن رسالة يطلب من قادة الحزب الذين لا زالوا محررين تنظيم مظاهرات تؤجل المحاكمة الفورية له، سعيا لتأجيلها حسب القانون الفرنسي. لكن الظروف التي كان يعانيها أعضاء الديوان السياسي السادس في جانفي 1941 بعد اعتقال كل من الحبيب ثامر و طيب سليم ومحاكمتهم، حالت دون تنظيم مظاهرات يكون لها تأثير على مجرى محاكمة بورقيبة. فقد تطوع محمد شرشور لقيادة المظاهرات يوم 18 ماي 1941 على الساعة السابعة عصرا، وفي طريقهم لباب الإقامة العامة الفرنسية ألقي عليه القبض من طرف الشرطة رفقة 18 متظاهرا، و أحيلوا إلى المحكمة العسكرية فأصدرت في حقهم احكام ثلاث سنوات وثلاثة أشهر سجنا مع التأجيل و غرامات مالية تراوحت بين 50 و200 فرنك.[5]

نتيجة لسياسة الإقامة العامة القمعية التي طالت أعضاء الديوان السياسي السادس على رأسهم الحبيب ثامر، شرع كل من الرشيد إدريس ، يوسف بن عاشور ، صلاح الدين بوشاشة في تشكيل الديوان السياسي السابع للحزب الدستوري الجديد، استمر عمل هذه القيادة ستة أشهر قبل

---

[1] Kraiem Mustapham, op-cit, p65.

[2] IBID, p67.

[3] IBID,p64.

[4] محمد الصياح، المصدر السابق، ص 21-24.

[5] علي الزايدي ، مرجع سابق ، ص 495.

اعتقالهم. وزع خلالها الديوان السياسي السابع العديد من المنشورات أبرزها منشور بمناسبة فرض الحماية على تونس، مما ورد في المنشور: " أن فرنسا قد منيت بأفظع هزيمة في تاريخها ولم يعد لها مبرر لوجودها في تونس ".[1]

إضافة للجان المقاومة للحزب الدستوري السرية أسس حسين التريكي منظمة (اليد السوداء) التابعة للديوان السياسي السابع، التي قامت بعدة عمليات مثل إضرام النيران في مخازن الحلفاء بميناء حلق الواد الموجود قرب محطة توليد الكهرباء مساء 17 ماي 1941 ، و حاولت نسف مكتب البريد الكائن في نهج روسطان (Rouston) و إشعال النار في معمل تقطير الكحول في سيدي فتح الله ، وضمت المنظمة 11 عنصرا لم يكن يعرف أحدهم الآخر ،[2] و كانت أعمال التخريب تتم بالتوازي مع توزيع المنشورات ، ففي 20 ماي 1941 علق منشور عنوانه (اليد السوداء) من خلاله تم الإعلان عن تأسيس منظمة ثورية لمقارعة الاستعمار الفرنسي بكافة الوسائل معتمدة خاصة على حرب العصابات .[3] وقد تم اعتقال التريكي ومجموعته وأصدر في حقه المحكمة العسكرية حكما ب 15 سنة سجنا مع الأعمال الشاقة.[4]

مما سبق ذكره نجد أن الأعمال القمعية التي تعرض لها الوطنيون التونسيون من أحكام بالسجن والنفي والأعمال الشاقة، لم تثنها عن نشاط المقاومة السري المعادي للاستعمار الفرنسي لم يتوقف، فقد استمرت في تونس العاصمة و مختلف الجهات. نذكر منها نشاط الشيخ احمد دريره في جهة صفاقس بتوزيع المناشير. و سجلت عدة مواجهات مسلحة منها انتفاضة المرازيق بين (مطلع 1943 إلى جوان 1944) و مقاومة برز مدين (1943-1946) و انتفاضة قصور ساف 1943.

2. العمل السياسي للحزب الدستوري الجديد في ظل الحضور الألماني(1939-1943):

بعد التطرق في العنصر السابق للتطورات التي عرفها الحزب الدستوري الجديد منذ حوادث أفريل 1938 من تشكيل للدواوين السياسية المتتالية (الخامس والسادس والسابع) ودورها في بعث لجنة المقاومة التي شكلت عملياتها وسيلة ضغط على سلطات الحماية الفرنسية لإطلاق القادة الدستوريين المعتقلين، لا بد من التطرق لمواقفه الرسمية من أطراف الصراع الدولي القائم:

1.2. موقف الحبيب بورقيبة من الأطراف المتحاربة:

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية كان أغلب زعماء الحزب الدستوري في السجون فقد نقل الحبيب بورقيبة إلى سجن سان نيكولا بمرسيليا ، و هناك تواصل معه العديد من النازيين و الفاشيين في محاولة لاستمالته . فاتصل به الطالب التونسي خميس الشامخ، ناقلا رسالة من الألمان تحثه على التعاون معهم مقابل إطلاق المعتقلين السياسيين، لكن بورقيبة أبدى رفضه رغم تدخل سليمان بن سليمان محاولا الاستفادة من الموقف.[5]

---

[1] Driss Rachid , Reflet d'un combat , Publications de l'Institut Supérieur d'Histoire de mouvement national ,Tunis , 1996, p87.

[2] خالد عبيد و آخرون و آخرون، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881-1964)، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية بمنوبة، تونس،ط1 ، 2008، ص 111.

[4] محمد الصياح ، المصدر السابق ، ص 161.

[4] علي الزايدي ، المرجع السابق ، ص 498.

[5] Sliman Ben Sliman , Souvenirs politique , Cérès Productions , Tunis , 1989 , p160.

ما يمكن قوله رغم تعدد المحاولات الإغرائية لبورقيبة ، فقد ظل متمسكا برأيه محذرا الطلبة و الوطنيين من عواقب التأثر بالدعاية الألمانية ، وزاد تمسك بورقيبة بموقفه بعد خسارة ألمانيا في معركتها الهادفة للسيطرة على بريطانيا و حسب شهادة بن سليمان في كتابه (Souvenirs politique) الذي جاء فيه ما يلي: (... حتى تأكد بورقيبة و صالح بن يوسف من نصر الحلفاء ، أما فيما يخصني فقد اعتقدت في انتصار الألمان ... و كنا منقسمين إلى فريقين : أنصار بريطانيا يطلق عليهم " عظمي من بريطانيا العظمى " و أنصار ألمانيا " معكوفي من صلب معكوف " و حول هذا الموضوع وصل النقاش إلى حد إفساد حياتنا المشتركة . و كانت هذه النقاشات تتجدد مع اندلاع بعض الأحداث السياسية الاستراتيجية الجديدة. مثلا عند اندلاع ثورة رشيد علي الكيلاني كان بورقيبة و بن يوسف ضده . أما أنا فكنت ادافع عنه و أبرر موقفه بالاستفادة من الصعوبات التي تعيشها إنجلترا من أجل تحرير بلاده...).[1]

كما جاء في رسالة من الحبيب بورقيبة إلى الحبيب ثامر من سجنه في مرسيليا بتاريخ 23 سبتمبر 1940 بعد تطرقه إلى ظروف المحاكمة و السجن، اتبع حديثة بضرورة عدم التسرع في اتخاذ موقف من أطراف الحرب و جاء في سياق رسالته ما يلي: (...إذا لم يكن هناك شيء نفعله في هذا الجانب، فسنضطر فقط إلى الانتظار بضعة أسابيع آخرى حتى نهاية الحرب الأنجلو–ألمانية. سيتم توضيح الوضع في فرنسا وبالتالي الوضع في تونس. إذا لم تنته الحرب في غضون أسابيع قليلة، فستنتهي في غضون بضعة أشهر، أيا كان صبرنا لا ينضب ومقاومتنا لا يمكن اختزالها، و سنحقق العدالة عاجلا أم آجلا ...). [2]

إذا كان موقف الحبيب بورقيبة ثابتا مناصرا للحلفاء بالرغم من الإغراءات الألمانية ، فرغم محاولة البعض إخفاء موقفه الواضح و وصفه بملك (ملك الإبهام) في حين يؤكد الكاتب الفرنسي كازماجور حسب ليلى موسي في أطروحتها (عمل الحزب الحر الدستوري الجديد في خضم الدعاية الألمانية إفريقيا الفتاة مثالا) أن توجهات بورقيبة كانت واضحة منذ بداية نشاطه السياسي و تأكد هذا الموقف في سجنه بمرسيليا و في نفس الوقت تؤكد التقارير الفرنسية موقف بورقيبة الصريح ، حتى أنهم يستغربون تطابق موقفه مع الشيخ عبد العزيز الثعالبي رغم اختلاف توجهاتهما ، في حين غالبية سكان شمال افريقيا " **يعشقون الرايخ و النازية بطريقة عمياء**" .[3]

عموما ساهم الحبيب بورقيبة من داخل سجنه في توجيه رسائل تحذير للمناضلين خاصة من الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، فقد كان قلقا من تزايد الميول للألمان في صفوفهم وأبدى تخوفه من أن ينساق بعض منهم داخل البلاد وراء الدعاية الألمانية، ويرهن مصير البلاد في ظل الصراع الدولي القائم.

فقد ذكرت ليلى موسى في أطروحتها (عمل الحزب الدستوري في خضم الدعاية الألمانية) أن بورقيبة أرسل رسالة إلى زعيم النضال السري الحبيب ثامر في 08 أوت 1942 مع زوجته (ماتيلد) التي زارته في حصن سان نيكولا ، [4] لكن المؤرخ جوليان باسيس شكك في صحة هذه الرسالة ، في نفس الشأن يذكر القنصل الأمريكي بتونس هوكر دوليتل (Hooker Doolittle) قد أبلغ واشنطن في 16 أكتوبر 1942 بتلقيه رسالة شفوية نقلتها زوجة بورقيبة يعطي فيها التعليمات للمناضلين بالابتعاد عن المحور و التعامل مع الحلفاء . و يؤكد جل المعتقلين مع الحبيب ثامر صحة الرسالة.

---

[1] Ibid , p p 157-158.

[2] A.N.T, M.N, C65,D1, Lettre d'Habib Bourguiba a Habib Thamer, 23/09/1940.

[3] ليلى موسى، عمل الحزب الدستوري في خضم الدعاية الألمانية: إفريقيا الفتاة مثلا (1 جانفي – 6 ماي 1943) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، كلية الآداب و الفنون و الإنسانية ، قسم التاريخ ، السنة الجامعية 2008-2009، ص 104.

[4] A.N.T, M.N, C65,D1, Lettre de Habib Bourguiba a Habib Tamer, 08/06/1942.

كما يذكر الرشيد إدريس في مذكراته مايلي :"كان الدكتور ثامر يحمل في حزامه لغم عز عليه أن يتلفه فحافظ عليه على ما كان فيه من خطر شديد ... إنه لغم ولا كالألغام ذلك هو الخطاب الذي تلقاه الدكتور ثامر البريد السري بين الزعيم بورقيبة المعتقل ببرج سان نيكولا بفرنسا و الذي يؤكد فيه إيمانه بانتصار الحلفاء في الحرب و يوصي بإحكام الاتصال مع ممثل الحلفاء و خاصة قنصل الولايات المتحدة في تونس وقد تلا علينا الدكتور ثامر ذلك الخطاب الذي استمعنا إلى عباراته الواضحة ... وإن كنا نؤكد وصولها إلى رواقنا بالسجن و محافظة الدكتور ثامر عليها عندها أنزلنا إلى غرفة العقاب ..." .[1]

هذا موقف بورقيبة حتى أوت 1942 من ألمانيا والمحور عامة. فهل سيظل موقفه ثابتا حتى مع تغير الأحداث وإطلاق سراحه من قبل السلطات الألمانية؟

إن دراسة معمقة لفحوى الرسالة، تبين قدرة بورقيبة على الإلمام بالأوضاع السياسية و العسكرية التي أصبح عليها العالم، كما تبين نظرته الثاقبة على التنبئي بانتصار القوات الحليفة . فنادى بمقاومة الدعاية النازية والفاشية، وحث التونسيين على الوقوف في صف الدول المنتصرة. و طالب قادة حزبه بضرورة صد ذلك التعاطف المتزايد للتونسيين مع المحور وقياداته و دعا للاتصال بأنصار فرنسا الحرة من الإنجليز والأمريكيين.[2]

2.2. تولي المنصف باي عرش تونس (جوان 1942) و سياسة الانفتاح على الحزب الدستوري التونسي الجديد:

ارتقى المنصف باي العرش يوم 19 جوان 1942 إلى عرش تونس على إثر وفاة أحمد باي و كان يبلغ من العمر 62 سنة و يعد شابا مقارنة بمن سبقه من البايات، و قد شهدت فترة حكمه القصيرة (10 أشهر) العديد من الأحداث منها دخوله في صراع مع الحاكم العام استيفا (Esteva)، كما كانت تونس مسرحا لصراع بين الحلفاء و المحور جعلته يتعرض لضغوط لاتخاذ موقف رسمي من الأطراف المتصارعة. فما موقف الباي من الصراع القائم بين المحور والحلفاء؟ [3]

1.2.2. المنصف باي وخيار الحياد:

إن مواقف الباي من الدول المتحاربة لم تتضح في بداية الأمر، فعمل بداية للبحث عن الدعم الخارجي و الداخلي، فاتصل بالحاج الأمين الحسيني في أكتوبر 1942 و بعث له برسالة أبدى فيها استعداده لقيادة حركة مناهضة لفرنسا، و تعرضه لسياسة الاضطهاد التي انتهجتها سلطات الحماية الفرنسية، رد عليها المفتي بتوصيل رسالة الباي إلى القنصل العام الألماني بروما الهر كاب (Herr Kapp) الذي أرسلها بدوره إلى برلين.[4]

السؤال المطروح هنا رغم ان المنصف باي كان يدرك توجهات المفتي، فهل يعني أن الباي له نفس الميول أو أن موقفه كان تحت تأثير ابنه رؤوف؟ أم كان يهدف هو الآخر إلى الاستفادة من الوضع الراهن من أجل الاستقلال مثلما فعل ثامر وزملائه. و يذهب سعيد المستيري إلى نفس المسألة قائلا: (يقال إن المنصف باي نفسه كان يبدي أحيانا شيئا من التعاطف أو الإعجاب – الذي لا يسعه إخفاؤه–لبعض الانتصارات التي أحرزها الجيش الألماني).

---

[1] الرشيد ادريس، مذكرات (في طريق الجمهورية)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2001. ص 60.

[2] Khaled Ahmed , Ahmed Khaled, Documents secrets du 2 em bureau Tunisie Maghreb sous la conjoncture de pré-guerre (1937-1940) , Ed STD , Tunis , 1983 , p95.

[3] حمادي الساحلي، مساهمة المنصف باي في الحركة الوطنية (1922 – 1948)، روافد، ع 3، جانفي 1997، ص ص 75-76.

[4] محافظة علي، موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية (1919-1945)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1985، ص ص 114 -115.

لكن المنصف باي بعد نزول الحلفاء بشمال إفريقيا في 8 نوفمبر 1942 وجد نفسه أمام ضغوط داخلية و خارجية ستساهم في تحديد موقفه في المستقل من الدول المتحاربة:

1- الخارجية جاءت مع مختلف الأطراف المتصارعة (المحور – الحلفاء)، ففي رسالة من روزفلت سلمها المقيم الأمريكي للباي مؤرخة بتاريخ 7 نوفمبر 1942، دعت الولايات المتحدة الأمريكية الباي إلى اتباع سياسة التعاون مع الحلفاء. و بعد رسالة روزفلت تسلم الباي رسالة المارشال بيتان دعا فيها الباي للتعاون مع قوات المحور.[1]

2- أمام الضغوط الداخلية، وجد الباي نفسه أمام فريقين منقسمين:

4- الفريق الأول: ذوا نزعة ألمانية ودعمه العديد من الأمراء الحسينيين، و أعيان ومقربون من بالباي على رأسهم الأمير (رؤوف باي) وشقيقه الباي الأصغر (محمد باي).

5- الفريق الثاني: المنحاز للحلفاء تزعمته عدة شخصيات عملوا كمستشارين أهمهم الشاذلي خازندار، على كاهية، وصالح فرحات والمحسوبين على الدستوريين يضاف لهم بعض الشخصيات أمثال محمد شنيق، محمود الماطري و وجوه بارزة مؤثرة في البلاط مثل محمد علي العنابي، الصادق زميرلي.[2]

إن الخلاف الدائر في البلاط بين التيار ذو النزعة الألمانية، و التيار الآخر ذو الميول الأنجلو سكسوني، جعل الباي يتردد في اتخاذ موقفه، وشهدت هذه المرحلة محادثات بين وزراء الباي و عدد كبير من رجالات البلاط و حضرها صادق زميرلي الذي ذكر ما يلي: (رأى أغلب الحاضرين انه من الأفضل اتخاذ موقف سلبي و التزام الصمت الحذر ، و رأى آخرون ضرورة الرد وفق ما تمليه قواعد الأدب الدبلوماسي على رسالة الرئيس روزفلت بجواب مناسب . لكن كون الأغلبية لم توافق على الاقتراع، كلف سيدي المنصف الجنرال الزميرلي بتحرير الجواب المقترح ...).

إذن في الأخير استقر الباي و المحيطون به على اتخاذ موقف محايد تجاه الدول المتحاربة، ووجه الباي في نفس الوقت رسائل إلى كل من جورج السادس ملك إنجلترا، فيكتور ايمانويل الثالث ملك إيطاليا ، و ادولف هتلر مستشار المانيا ، تحتوى على نفس الرد ببقاء البلاد خارج النزاع الدولي.[3]

ما يمكن استنتاجه أن المواقف المتباينة التي شهدها البلاط من مختلف الأطراف بين المؤيد للمحور والداعم للحلفاء، دفعت المنصف باي وقتها للحفاظ على الحياد بين المتحاربين، و بقي صامدا أمام الضغوط الألمانية والإيطالية، رافضا تجاوز الحدود التي تجعل مواقفه حيادية.

2.2.2. إصلاحات المنصف باي وعلاقته بالحزب الدستوري الجديد:

منذ جلوسه على العرش تبلورت مواقفه من خلال الحركات وتصريحات غير منتظرة في المراسيم أهمها الغاء تقبيل اليد و مخاطبته مباشرة لزائريه و شعبه عكس الماضي فلم يكن الباي يخاطب العموم، و بسبب التحريات التي قام بها في جويلية 1942 حول تصرفات موظفيه و أعوانه و

---

[1] سعيد المستيري، المنصف باي الحكم و المنفى ، (تر) : هشام القروي ، دار الأقواس ، تونس ،ط1 ، 1991، 39.

[2] يتحدث كازماجور روجار عن هذه الجماعة وخاصة شنيق والجلولي، انهم ساعة وصول الألمان الى تونس كانوا يديرون مصنعا للنسيج، فقد كانوا يعيشون في عالم الأعمال، و هو امر سمح لهم قبل نوفمبر 1942 بإجراء اتصالات عديدة مع قنصل الولايات المتحدة الأمريكية و التحدث عن الوضع السياسي بتونس، و يضيف كازماجور ان الإنزال الأنجلو سكسوني بشمال افريقيا كان متوقعا من طرف الجماعة، وقد علم فيما بعد ان مناقشة مستقبل البلاد قد تمت مأدبة عشاء في منتصف أكتوبر. ينظر:

- Casemajor Roger : L'Action nationaliste en Tunisie du pacte fondamental de Mhamed Bey a la mort de Moncef Bey (1857-1948) , édition la rapide , Tunis , 1948 , 188.

[3] صادق الزميرلي، تونس في عهد المنصف باي (1942-1943) بين الرجاء وخيبة الآمال، (تر): حمادي ساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1989، ص56.

أصحاب القرار من التونسيين، رأى ضرورة القيام بإصلاحات لإخراج تونس من محنتها و التخفيف على التونسيين من أعباء الحرب العالمية الثانية. [1]

– فما طبيعة الإصلاحات التي قدمها المنصف باي؟

بداية قام بإصلاحات داخل البلاط تمثلت في اعفاء العديد من الموظفين و تجريد البعض من رتبهم العسكرية و طرد البعض منهم محمد بلخوجة مستشار الحكومة و محمد سعد الله شيخ المدينة، حتى أن أغلبهم كانوا لا يتمتعون بثقة الشعب التونسي ، وقد كان على تواصل مع بعض المناضلين من الحزب الدستوري القديم أمثال الشاذلي خازندار ، محي الدين القليبي ، صالح فرحات و الشاذلي الخلادي ، الذين أشاروا له بمطالبة سلطات الحماية الفرنسية بتطبيق معاهدة الباردو التي لم يتم احترامها منذ 1881. [2]

انطلقت عمليات الإصلاح من الإدارة التونسية، فعمل الباي على السيطرة عليها من خلال اتخاذ إجراءات منذ الأسبوع الأول، كما اسمع القياد الذين دعاهم إلى دار الباي الكلام التالي: (ممثلي الوحيدون في البلاد ، لا أنكر أنكم لستم أحرار في عملكم بسبب تدخل المدنيين . ولكن لا تنسوا أنكم تمثلونني أنني الملك ، أما المراقبون المدنيون ، فهم يتبعون أوامر الإقامة العامة ، فإذا أزعجكم أحدهم لا تترددوا في المجيء و اخباري).

مع مطلع أوت 1942 ، استقبل الباي ممثلي الحزبين الدستوريين اللذين تم حلهما ، و صرح لهما أنه قلق بسبب النزاع بين الطرفين و أمرهما بالوحدة ، أحدثت هذه الخطوة من الباي قلقا عند المقيم العام استيفا ، فطلب الاجتماع بالباي يوم 8 أوت 1942 في فيلا على شاطئ الكورنيش ، خلال الاجتماع قدم المنصف باي رسميا مذكرة تحتوى (16) نقطة إلى استيفا لينقلها للماريشال بيتان بوصفه رئيس الدولة الفرنسية ، و إذا ما تمعنا في مقاصد هذه المطلب فهي ستقود إلى استقلال الإدارة التونسية عن الإقامة العامة و تعطي أولوية لقرارات الباي على حساب المقيم العام .[3]

شكلت المطالب المقدمة من طرف المنصف الباي نقلة نوعية في الساحة السياسية التونسية و تلاقت مع بعض مطالب الأحزاب السياسية الوطنية في العديد من النقاط. فقد حاول الباي استرجاع هيبة و سلطة العائلة الحسينية التي فقدت ثقة الشعب بسبب تلاقي البايات السابقين مع سياسة الحماية باستثناء الناصر باي والد المنصف باي الذي أراد القيام بإصلاحات سنة 1922 و لم ينجح في تمرير مطالبه في ظل تعنت المقيم العام لوسيان سان (Lucien Saint). كما عين المنصف باي عزيز الجلولي شيخ المدينة عوضا من الجنرال سعد الله في 18 أوت 1942.

لكن مع نزول قوات الحلفاء على سواحل بشمال إفريقيا في 8 نوفمبر 1942 و نزول القوات الألمانية في تونس في اليوم المولي، استقبل الباي يوم 18 نوفمبر 1942 قائد القوات الألمانية والوزير الألماني، أظهر خلالها شجاعة عندما أنهى خطابه بالعبارة التالية: (سنكون أكثر سعادة عند ما ترحلون). و إثر حادثة وقعت يوم 30 نوفمبر 1942 اثناء انعقاد مجلس الوزراء بين الأميرال استيفا المقيم العام و عبد الجليل الزاوش وزير العدل، استغل الباي الفرصة لإحداث تغيير بعد النقاش الحاد الذي وقع بين عبد الجليل الزاوش والمقيم العام، وفي اليوم الموالي طلب الباي من (الهادي الأخوة) الوزير الأكبر، و وزير القلم والاستشارة الحبيب الجلولي و عبد الجليل الزاوش وزير العدل الاستقالة و ترك مناصبهم لوزراء أكثر شبابا.[4]

---

[1] حمادي ساحلي: مساهمة المنصف باي غي الحركة الوطنية (1922 – 1948) ، روافد، ع 3 ، جانفي 1997، ص ص 75-76.

[2] خالد عبيد وآخرون: المرجع السابق، ص 112.

[3] سعيد المستيري: المرجع السابق، ص ص 45-46.

[4] نفسه، ص ص 75-76.

فعوضهم في 1 جانفي 1943 بوزراء جدد منهم محمد شنيق وزير أكبر ،و محمود الماطري وزيرا للداخلية ، صالح فرحات وزيرا للعدل و محمد العزيزي الجلولي وزيرا للأوقاف ، و جاءت ردود الفعل متباينة فإن كان المقيم العام استيفا (Esteva) لم يرد على تشكيل الحكومة الجديدة لا إيجابا ولا سلبا ، و اعتبره تمردا قام به الباي من دون استشارته فإن الجالية الفرنسية اعتبرتها طعنة في الظهر ، لأن الباي كان يسعى لتحقيق المساوات بين الفرنسيين و التونسيين في الوظائف و الغاء الأمر المؤرخ في 30 جانفي 1896 و القاضي بتمكين المستوطنين من الأراضي ، و هو ما كان له في الأخير .[1]

نستنتج أن التغييرات العميقة التي قام بها الباي على الحكومة التونسية التي بدورها قد تجاهلت مطالبه السابقة ، أراد من خلالها اظهار استقلال السلطة التونسية و إمكانية اتخاذ الباي الممثل للسيادة التونسية قرارات بعيدا عن المقيم العام وحكومة الحماية الفرنسية و هو ما لم يحدث منذ سنة 1881، هذا و حرص الباي على عدم اتخاذ مواقف علنية لصالح طرف من الأطراف خلال فترة الحرب لكون مستقبل البلاد كان مرهونا بنتائج المعركة.

أما فيما يخص علاقة المنصف باي بالأحزاب السياسية والحزب الدستوري الجديد على وجه الخصوص فيمكن القول إن الباي كان مهتما بمصير الزعماء التونسيين الموجودين في السجون، فمنذ ارتقائه للعرش بذل جهودا كبيرة للإفراج عن القادة الدستوريين المسجونين في فرنسا والجزائر وتونس. وقد تكللت جهوده بالإفراج عنهم و استقبل بعضهم في القصر منهم الحبيب ثامر، الطيب سليم، والرشيد إدريس، وحسين التريكي و أعرب لهم عن عزمه تسخير جميع طاقاته لخدمة القضية الوطنية.[2]

فأعاد الحزب الدستوري الجديد نشاطه بقيادة الحبيب ثامر و نشطت الشعب الدستورية و أصدر الحزب جريدة (إفريقيا الفتاة)، لكن بعد تشكيل حكومة شنيق أعرب بعض الدستوريين عن استيائهم بسبب عدم ادراجهم في مناصب وزارية أمثال الرشيد ادريس و حسين التريكي عكس مناضلي الحزب الحر الدستوري القديم، مما دفع الحبيب ثامر للانفصال عن المعارضين الذين أدلوا بمواقفهم الرافضة للحكومة الجديدة في جريدتهم الجديدة (الشباب) التي أسست بدعم من الألمان[3].

أما الزعيم الحبيب بورقيبة فإنه لم يستطع العودة لتونس رفقة رفاقه إلا في أفريل 1943 بسبب المفاوضات التي كان يديرها مع الإيطاليين، فقام بالتواصل مع البلاط لتشكيل حكومة جديدة تضم رموز النضال الوطني كالحبيب بورقيبة و صالح بن يوسف وبعض الشخصيات الممثلة للنخبة التونسية. لكن هذه المساعي لم تكلل بالنجاح بسبب المعارضة الفرنسية والألمانية التي كانت على أبواب حرب .[4]

3.2. النشاط السياسي للحزب الدستوري الجديد بعد خروج زعاماته من السجن:

منذ تولي المنصف باي عرش تونس في 19 جوان 1942 سعى لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين التونسيين بما فيهم الحبيب بورقيبة من السجون داخل تونس وخارجها بما فيهم قادة الحزب الدستوري الحر الجديد، لكن (استيفا) لم يلبي هذا الطلب . فحسب شهادة كل من حسين التريكي ، الرشيد إدريس ، و عبد الحفيظ حداد ، الذين يؤكدون أن الفضل يعود للألمان في إطلاق سراحهم ممثلا في الرائد بيزنار(Beisner) ،

---

[1] ليلى موسى: المرجع السابق، ص 195.

[2] حمادي ساحلي، المنصف باي و الحركة المنصفية (1942- 1948) ، ملتقى دولي حول تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1939-1945)، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، تونس ، 1989، تونس ، ص ص 190-191 .

[3] نفسه، ص 193.

[4] نفسه، ص ص 190-191.

و يذكر محمد الشاذلي النيفر ذلك بقوله :(زارني بيزنار بقصر بارنار في بيتي و أخبرني بأن الحكومة الألمانية قررت الإفراج عن جميع المساجين السياسيين التونسيين و بالطبع كان من بينهم الدكتور الحبيب ثامر .

و لما اجتمعت به إثر إطلاق سراحه اعلمني ان المقيم العام الأميرال استيفا قد ادعى هو الذي قرر الإفراج عن المساجين التونسيين فقلت له هذا غير صحيح إن السلطة الألمانية هي التي اتخذت ذلك القرار، و بعد يومين أكد لي الدكتور ثامر هذا الخبر ....) .[1]

فمن خلال اطلاعي على الوثائق الموجودة في الأرشيف الوطني التونسي، أكدت وثائق متعددة إلى وجود عفو عام على قادة و مناضلي الحزب الدستوري الجديد الموجودين في السجون داخل و خارج تونس من طرف المارشال بيتان ، وكمثال الوثيقة الصادرة بتاريخ 1942/12/01 التي تحتوي على قائمة من المعفي عنهم من طرف المارشال بيتان من بينهم حسين بن محمد بن حسين التريكي ، الحاج بن محمد بن بوبكر بن حمادي .... الخ .[2]

فقد خرج معتقلو مرسيليا في 18 نوفمبر 1942 و سلموا للسلطات الإيطالية التي نقلتهم إلى روما أملا لجعلهم في صفها ،فاستقر الحبيب بورقيبة في قصر (فيورنتينا)، و في أثناء تفاوضه وضع شرطا للتفاهم مع روما و هو استقلال تونس، و فتح مشاورات لتحديد طبيعة المشاركة التونسية في الحرب [3] و في 06 أفريل 1943 وجه خطابا عبر راديو روما الذي حذر فيه من المطامع الأجنبية، و ضرورة التوحد و عدم نسيان الواجب الوطني تجاه الأمة التونسية ، و حذر في نفس الوقت من الإغراءات التي يوجهها الفرد و حذر الشعب التونسي من الميل الى اعتبار ان عصر الكفاح قد انتهى و دعى لشحذ الهمم والاستعداد لمواجهة العواصف القادمة ، و لكد في النهاية أن النصر في الأخير لتونس إذا بقينا متمسكين بالله .[4]

في ظل الظروف الحرجة التي تمر بها المنطقة عامة و تونس بوجه خاص، وسيطرة القوات الألمانية على تونس عسكريا بسبب ما شكله الإنزال الأنجلو سكسوني بشمال إفريقيا (المغرب الأقصى – تونس) في 8 نوفمبر 1942. فوجد السياسيون أنفسهم أمام ثلاثة خيارات:

1-تطبيق تعليمات بورقيبة.

2-انتظار نهاية الحرب لعودة العمل السياسي مثلما قرر الشيخ عبد العزيز الثعالبي.

3- الاستفادة من الوضع الجديد لإحياء نشاط الحزب الدستوري الجديد

و تنظيم صفوفه.[5]

لكن الخيار الثالث المتمثل في استغلال الظروف الحالية مع السلطة الألمانية هو الغالب ، لأن قوات المحور ركزت خلال حلولها بتونس على ربط علاقات مع بعض القيادات الشابة للحزب الحر الدستوري الجديد منهم الرشيد ادريس و حسين تريكي . و قد دعت هذه العناصر القيادية

---

[1] محمد الشاذلي النيفر، ذكرى صديقي المرحوم الحبيب ثامر، المجلة الصادقية، ع 12، جانفي 1999، ص21.

[2] A.N.T, M.N, C51,D3 ,Etat Des détenus Destourien gracies par les Maréchal de France le 01/12/1942.

[3] احمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، تر: حمادي ساحلي، الشركة الوطنية التونسية للتوزيع، تونس، ط1، 1986، ص 592.

[4] A.N.T, M.N, C51,D1 ,Discours d'Habib Bourguiba a Radio Bari , 06/04/1943 .

[5] ليلى موسى، المرجع السابق، ص 113.

الجديدة الى تعاون وثيق مع الألمان، فقد عملت منظمة (الشبيبة الدستورية) التي كونها ادريس و التريكي و فريد بورقيبة على تشجيع التونسيين على مزيد من التعاون مع الألمان.[1]

فكان من نتائج ميولات بعض قادة الحزب الحر الدستوري الجديد نحو الألمان ، طرد كل من رشيد إدريس و حسين التريكي من الحزب في 28 فيفري1943 و ذلك لإبدائهم تعاونا مع القوات الألمانية [2]، و أكد الرشيد إدريس في شهادة مأخوذة من أطروحة ليلى موسي (عمل الحزب الدستوري الجديد في خضم الدعاية الألمانية)ما يلي : (أما بعد العودة إلى الحرية فقد وجدنا الوضع قد تغير تماما و كم كنا نود تنفيذ التوصية التي بلغتنا و نحن في السجن في رسالة الزعيم بورقيبة ، و لكن لم يعد لممثلي الحلفاء و جود في تونس ...) ، وأضاف في شهادته أنه لا الزمان و لا المكان كان يسمح بذلك ، و في نفس السياق يضيف عبد الحفيظ حداد في شهادته أن الحبيب ثامر لم يبلغه بمحتوى رسالة بورقيبة .[3]

إن الواقع الجديد على الساحة الدولية والتونسية فرض على الحبيب ثامر و زملائه، التوجه للعمل مباشرة كمحاولة منهم للوصول للهدف المتمثل في إعادة الحزب المنحل منذ أحداث 9 أفريل 1938، فكان من الصعب على ثامر مقاومة الإغراءات الألمانية، خاصة الداعية للحرية الحزبية التي ستمكن الحزب من العودة بقوة للساحة السياسية.

قسم العمل الوطني بقيادة الحبيب ثامر الذي تولى قيادة الحزب الحر الدستوري الجديد بالنيابة عن الحبيب بورقيبة إلى قسمين:

6- القسم الأول: تولى فيه إدريس والتريكي مهمة العمل الصحفي بإصدار جريدة (افريقيا الفتاة).

7- القسم الثاني: تولى فيه الحبيب ثامر رفقة مجموعة العمل السياسي بحكم الخبرة التي اكتسبها في فترة العمل السري.[4]

عمل الحبيب ثامر على الاستفادة من الحرية المقدمة من طرف الألمان فقسم العمل الوطني الى نوعين الجانب السياسي لإعادة الحزب لنشاطه السياسي

و الجانب العسكري في محاولة منه لتسليح الحركة الوطنية التونسية، و هنا تظهر نظرة ثامر للمزج بين الجانب السياسي والعسكري، و إن كانت نظرته تتناقض مع رؤية بورقيبة و تتلاقى مع الأمير شكيب أرسلان و الشيخ الأمير الحسيني اللذين اعتبرا أن الشعوب العربية في نضالهما ضد الاستعمار لا يمكن حل مسائلهم إلا بقوة السلاح.[5]

ضمن هذا السياق جاء في شهادة للمناضل محمد بسباس حول موضوع التسليح ما يلي : (كنا نعمل على تجميع أسلحة و ذخيرة كثيرة استعدادا لمعارك مع قوات الإحتلال الفرنسي التي لا بد أن تعود ، فاستلمت أسلحة فرنسية من الألمان و خبأتها في أماكن مختلفة ، إحداها في قرية " رأس الجبل " ، و توسط ثامر لدى هؤلاء ليخصصوا لي سيارة استعين بها في عملي فوافقوا على ذلك ...) . الى جانب توفير السلاح، وفر الوزير الألماني ران (Rahn) ضابطين عربيين لتعليم استعمال الأسلحة و المتفجرات ، أحدهما سوري (ممدوح الميداني) و الآخر عراقي (سميح الأعظمي)

---

[1] الاسعد الغرياني، سياسة المحور و الحلفاء الدعائية تجاه البلاد التونسية (نوفمبر 1938 إلى حدود 1940) ، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة ، كلية الآداب و الفنون و الإنسانيات ، جامعة منوبة ، تونس ، السنة الجامعية 2004-2005، ص 145.

[2] Bessis Juliette , Chakib Arslan et le fascuste in Maghreb Questions d'histoire , paris ,Le harmattan ,2003., p359.

[3] ليلى موسى، المرجع السابق، ص 114.

[4] ليلى موسى ،المرجع السابق، ص 113.

[5] نفسه ، ص 116.

الذين أوفدهم الشيخ الأمين الحسيني إلى تونس، و قد تولى محمد بسباس مهمة إقامة مراكز لتدريب الشباب الدستوري عسكريا في منطقة الوطن القبلي (قربة – قليبية). [1]

فيما دخل عدد من المشايخ الزيتونيين و طلبتهم معترك العمل السياسي الوطني في هذه المرحلة ، فتم احياء المعهد الخلدوني بمبادرة من الشيخين محمد الفاضل بن عاشور و الشادلي بن القاضي اللذين تعاونا مع الصادقيين أمثال الصادق زبيس و الباهي الادغم للتدريس في المعهد . و نشط عدد من الزيتونيين ضمن جمعية الهلال الأحمر الجزائري التي تأسست سنة 1943 في تونس.[2]

عموما يمكننا أن نستنتج دور سياسة المحور في تكريس الخلاف بين أعضاء الحزب الحر الدستوري الجديد، و ظهر الخلاف للعلن بسبب طريقة العمل السياسي و منهجه، و هو خلاف في استقراء نتائج الصراع الدولي، خاصة بعد قدوم قوات المحور لتونس، فسعى الطرف الأول إلى استغلال ما نادت به الدعاية و ما كرسه الحضور العسكري من انفراج في عمل الحزب ، أما الطرف الثاني فنادا بضرورة التريث و مساندة فرنسا في محنتها آملين تفادي عملية التتبع و الانتقام في حالة انتصار الحلفاء في الحرب . وهي خلافات ذهب لها الباحث راي غولد زيغير بقوله: (إن هذا الطرح في شكله، أصبح شيئا فشيئا ايديولوجيا، مما ادخل الحزب الحر الدستوري الجديد في خلافات عميقة، لن تزول بمرور الزمن).

- **الخاتمة:**

خلاصة لما ذكرنا يمكن القول أن تونس بعد 8 افريل 1938 شهدت تحولا كبيرا أثرا بشكل كبير على مسار النشاط السياسي للحركة الوطنية التونسي على رأسها الحزب الدستوري التونسي الجديد، إذ دخلت قياداته في صراع مع إدارة الحماية نظرا لمطالبهم الجريئة التي اعتبرتها سلطات الحماية تهديدا لتواجدها بالبلاد التونسية، خاصة في خضم ظهور بوادر الحرب العالمية الثانية التي سيكون لها تداعيات أكثر عمقا على نشاط الحزب الدستوري التونسي الجديد بالتحول الى العمل النضالي السري و تطور أكثر بعد سقوط فرنسا بيد الألمان و تولي حكومة فيشي الموالية لها الحكم ، لذلك يمكن تلخيص نتائج النضال السياسي و العسكري للحزب الدستوري الجديد فيما يلي :

1- رغم سياسة سلطات الحماية الفرنسية من حملات دعائية و قمعية على قادة الحزب الدستوري التونسي الجديد، لكن مناضلي الحزب تمكنوا من احياء العمل الوطني والتأقلم مع مجريات الأوضاع الوطنية والدولية، تفاديا للمواجهة المباشرة مع الحكومات الفرنسية المتعاقبة التي كان آخرها حكومة فيشي.

2- شكل تكوين الديوان السياسي الخامس منطلقا جديدا لنضال الحزب الدستوري الجديد نحو العمل الدعائي السياسي السري عن طريق إصدار المناشير التوعوية الموجهة للشعب التونسي والتحريض على الخروج في مظاهرات للمطالبة بإطلاق المعتقلين السياسيين على رأسهم الحبيب بورقيبة.

3- ساهم وصول حكومة فيشي الموالية للألمان للسلطة في تكوين جيل جديد من الدستوريين آمن بالعمل المسلح فشكلت لجنة للمقاومة مع بداية الحرب العالمية الثانية ، وتطورت بعد حل الديوان السياسي الخامس وظهور الديوان السياسي السادس والسابع من لجان المقاومة إلى منظمة اليد السوداء التي لم تعمر طويلا بسبب محاولة بعض أعضائها التواصل مع الألمان.

---

[1] نفسه، ص ص 271-276.

[2] على الزايدي ، المرجع السابق ، ص ص 507-508.

4- رغم محاولات الألمان لاستمالة الدستوريين التونسيين لصفهم عن طريق طرحهم بعض الإصلاحات وفتح مجال العمل السياسي و تقديم حسن النية بإطلاق صراح قادتهم ، لكن قادة الصف الأول على راسهم الحبيب بورقيبة للحزب لم يقتنعوا بسياستهم وبقوا على مواقفهم السابقة.

5- اعتبر المؤرخون التونسيين ارتقاء المنصف باي العرش في تونس نقطة تحول في مسار الحركة الوطنية التونسية لما كان له من دور في ربط علاقات مع مختلف الأحزاب التونسية على رأسهم الحزب الدستوري الجديد، و سخر كل جهوده من أجل إطلاق صراح المساجين السياسيين، مما يظهر توجهه الوطني الداعم للوطنيين التونسيين.